

الجمعية العامة الدورة الثانية والستون
البند ٥٧ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/62/422/Add.2)]

٢٠٤/٦٢ - مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠١/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٠٨/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢١٢/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية^(١) ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٢)،

وإذ تشير كذلك إلى منهاج عمل أسونسيون لجولة الدوحة الإئتمانية^(٣)،

وإذ تحيط علما بإعلان أولانباتار الذي اعتمد في اجتماع وزراء تجارة البلدان النامية غير الساحلية، المعقود في أولانباتار يومي ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧^(٤)،

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) انظر القرار ١/٦٠.

(٣) A/60/308، المرفق.

(٤) A/C.2/62/9، المرفق.

وإذ تشير إلى قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٥/٦٣ المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧^(٥)،

وإذ تشير أيضا إلى الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٧ والمعتمد في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧^(٦)،

وإذ تسلم بأن عدم وجود طرق للوصول إلى البحر، الذي ازداد سوءا بالبعد عن الأسواق العالمية، وتكاليف العبور الباهظة وأخطاره لا تزال تشكل عقبات خطيرة تحد من عائدات التصدير ومن تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وتعبئة الموارد المحلية للبلدان النامية غير الساحلية، وبالتالي تؤثر تأثيرا سلبيا في النمو العام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها،

وإذ تسلم أيضا بأن التعاون بين بلدان المرور العابر والبلدان النامية غير الساحلية يؤدي إلى تحسين نظم النقل العابر،

وإذ تعرب عن دعمها للبلدان النامية غير الساحلية الخارجة من صراعات، سعيا إلى تمكينها، حسب الاقتضاء، من إصلاح وتعمير الهياكل الأساسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومساعدتها في تحقيق أولوياتها الإنمائية، وفقا للأهداف والغايات الواردة في برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية^(٧)،

وإذ تشير إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(٨)، وهي مبادرة ترمي إلى تسريع وتيرة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي على المستوى الإقليمي، حيث إن كثيرا من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية توجد في أفريقيا،

(٥) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٧، الملحق رقم ١٩ (E/2007/39)، الفصل الرابع، الفرع ألف.

(٦) Corr.1 و A/62/3، الفصل الثالث، الفرع جيم، الفقرة ٩٠. للاطلاع على النص النهائي، انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم ٣.

(٧) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الأول.

(٨) A/57/304، المرفق.

- ١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن حالة الأعمال التحضيرية لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي^(٩)؛
- ٢ - **تحيط علما أيضا** بالوثيقتين الختاميتين للاجتماع المواضيعي بشأن تنمية الهياكل الأساسية للنقل العابر، المعقود في واغادوغو في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧^(١٠) والاجتماع المواضيعي بشأن التجارة الدولية وتيسير التجارة، المعقود في أولانباتار يومي ٣٠ و ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧^(١١)؛
- ٣ - **تؤكد من جديد** حق البلدان غير الساحلية في أن تكون لها طرق وصول إلى البحر ومنه وحرية المرور العابر عبر أراضي بلدان المرور العابر بجميع وسائل النقل، وفقا لقواعد القانون الدولي السارية؛
- ٤ - **تؤكد من جديد أيضا** أن لبلدان المرور العابر، لدى ممارسة سيادتها الكاملة على أراضيها، الحق في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة ألا يكون من شأن الحقوق والتسهيلات المقدمة إلى البلدان غير الساحلية التعدي بأي حال من الأحوال على مصالحها المشروعة؛
- ٥ - **تشجع** الجهات المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية، وبخاصة البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، على تقديم مساعدات تقنية ومالية ملائمة في شكل منح أو قروض بشروط ميسرة إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية لتنفيذ برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية^(٧)، وخصوصا لأغراض تشييد مرافق النقل والتخزين فيها وغيرها من المرافق المتصلة بالمرور العابر وصيانتها وتحسينها، بما في ذلك إنشاء طرق بديلة وتحسين سبل الاتصال، لتعزيز المشاريع والبرامج دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية، وعلى القيام أيضا بتقديم المساعدة التقنية في مجال تيسير التجارة؛
- ٦ - **تشدد على** أنه ينبغي إدماج تطوير وتحسين مرافق وخدمات النقل العابر في الاستراتيجيات العامة للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر

(٩) A/62/226.

(١٠) A/62/256 و Corr.1، المرفقان الأول والثاني.

(١١) A/C.2/62/4، المرفقان الأول والثاني.

النامية، وأنه ينبغي بالتالي للبلدان المانحة أن تأخذ في الاعتبار متطلبات إعادة الهيكلة لاقتصادات البلدان النامية غير الساحلية على المدى الطويل؛

٧ - تشير إلى أن البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ برنامج عمل المائي، على النحو المتوخى في فقرته ٣٨ و ٣٨ مكررا؛

٨ - تشدد على ضرورة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بمشاركة الجهات المانحة، وكذلك التعاون فيما بين المنظمات دون الإقليمية والإقليمية؛

٩ - تقرر أن تعقد، بالاعتماد على الموارد المتاحة، جلسات عامة رفيعة المستوى على مدى يومين تكرس لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل المائي في أثناء دورة الجمعية العامة الثالثة والستين في نيويورك يومي ٢ و ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، ويتولى رئاستها رئيس الجمعية العامة؛

١٠ - تؤكد أنه ينبغي لاستعراض منتصف المدة إتاحة الفرصة أمام المجتمع الدولي لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل المائي والدروس المستفادة منه والعقبات التي صودفت فيه، والاتفاق على ما يلزم عمله لمواصلة حفز الشراكات العالمية على مساعدة البلدان النامية غير الساحلية في تعزيز مشاركتها الفعلية في التجارة الدولية والاقتصاد العالمي؛

١١ - تطلب إلى رئيس الجمعية العامة أن يدعو إلى إجراء مشاورات خلال دورة الجمعية الثانية والستين من أجل تيسير إعداد وثيقة ختامية لاستعراض منتصف المدة ووضع جوانبه التنظيمية في صيغتها النهائية، إذا دعت الضرورة؛

١٢ - تطلب إلى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أن يعد، بالتشاور الوثيق مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، مشروع مخطط للوثيقة الختامية لاستعراض منتصف المدة من أجل تيسير المشاورات الحكومية الدولية، مع مراعاة نتائج الاجتماعين المواضيعيين والاجتماعات الإقليمية وتقارير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل المائي؛

١٣ - تطلب أيضا إلى مكتب الممثل السامي أن يقوم، وفقا للولاية التي أسندتها إليه الجمعية العامة في قرارها ٢٢٧/٥٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وفي برنامج عمل المائي، بتنسيق العملية التحضيرية، وتطلب كذلك أن تقدم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، ضمن حدود ولاية كل منها،

ما يلزم من الدعم والإسهامات الفنية لعملية الاستعراض، وتحيط علماً، في هذا الصدد، بالإطار التنظيمي لاستعراض منتصف المدة الذي أعده مكتب الممثل السامي بالتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين؛

١٤ - تشجع الجهات المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية وكذلك الكيانات الخاصة على تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستثماري الذي أنشأه الأمين العام لدعم الأنشطة المتصلة بمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ألماتي الوزاري الدولي؛

١٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل ألماتي والدروس المستفادة منه والعقبات التي صودفت فيه، بما في ذلك تقديم توصيات، بغية التحضير للاجتماع المتعلق باستعراض منتصف المدة وسبل المضي قدماً؛

١٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والستين البند المعنون "إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر".

الجلسة العامة ٧٨

١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧